

الاتصال التنظيمي في محاكم الاسرة الجزائرية ونزاعات الطلاق

الأستاذ: عبد القادر بداوي

استاذ مساعد قسم أ بجامعة عمار ثليجي بالاغواط

الهاتف: 0674162175

البريد الإلكتروني: nadarahman6@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى وجود انعكاس لأنماط الاتصال التنظيمي المعتمدة في المحاكم الابتدائية الخاصة بشؤون الأسرة في الجزائرية، على سير نزاعات الطلاق، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى مناقشة معطيات ونتائج الفرضيات، حيث استخدمت طريقة الاستبيان بالمقابلة مع عينة من المطلقين و المطلقات، وتحليل النتائج عبر أدوات الإحصاء الوصفي، حيث أشارت الدراسة إلى وجود دور سلبي لنمط الاتصال الكتابي على زيادة التوتر بين الزوجين المتخاصمين، وأن هذا النمط من الاتصال المتمثل في الاعتماد على المرافعات الكتابية في المرحلة الأولى من إجراءات الطلاق قد يؤدي الى زيادة تدخل اطرف خارجية في كتابة الردود وتفسير رسائل الطرف الآخر.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود انعكاس كبير لنمط الاتصال التفاعلي لجلسة الصلح على قرارات الزوجين. كما بينت الدراسة أن دور قاضي الصلح ليس له تأثير كبير على طبيعة هذه القرارات الخاصة بالطلاق، وبالمقابل، وجدت الدراسة ضعفا في دور الوساطة الأسرية وعدم التركيز على البدائل السلمية لحل نزاعات الطلاق من طرف الزوجين و من طرف محكمة الأسرة كذلك.

-الكلمات المفتاحية: الاتصال التنظيمي (الاتصال الكتابي، الاتصال التفاعلي)، الطلاق، التنظيم القضائي، محاكم شؤون الأسرة .

Résumé:

Cette étude vise à détecter la réflexion des types de communication organisationnelle par les tribunaux de première

instance de la famille en Algérie comptaient sur le processus judiciaire du divorce.

L'étude a utilisé l'approche descriptive pour accéder aux données et discuter des résultats des hypothèses, lors de l'utilisation de la méthode du questionnaire d'un entretien avec un échantillon de divorcées et divorcés, et l'analyse des résultats en utilisant des outils statistiques descriptives.

L'étude a mis en évidence que la présence d'un impact négatif de la communication écrite, ou a conduit à une tension accrue entre les couples, ce type de communication dans les procédures judiciaires ont participé à l'intervention croissante des parents à la rédaction de la pétition et les réponses de l'autre partie.

L'étude n'a trouvé aucune réflexion importante du modèle de communication interactive sur les décisions du couple. L'étude a également montre que le rôle du juge de paix n'a pas d'impact significatif sur la nature de ces décisions de divorce. A l'inverse, l'étude a révèle une faiblesse dans le rôle de la médiation familiale ; et le manque d'intérêt pour les solutions pacifiques pour résoudre les conflits de divorce partie des conjoints et par le tribunal de famille.

Mots Clé: Communication organisationnelle; Divorce; Organisation judiciaire; Cours d'Affaires familiales

مقدمة:

الأسرة - كونها من أهم التنظيمات الاجتماعية - قد تتعرض إلى هزات و خلل وظيفي، قد تؤدي في الأخير إلى انهيار هذا النظام كله؛ فالحياة الزوجية خاصة، والحياة الأسرية عموماً، تعد من الأنساق الحساسة والسهلة الانكسار. لذلك نجد أن أغلب الدراسات الاجتماعية " قد ركزت على باثولوجية الزواج وعلى ظاهرة الطلاق، حيث يؤكد علماء الاجتماع أن هناك زيادة ملحوظة في تكرار حالات الطلاق في المجتمعات الصناعية الحديثة"¹، والمجتمعات النامية والفقيرة على السواء؛ وأصبحت ظاهرة الطلاق - بشكلها الحديث- مؤشراً قوياً على انهيار النظام الاجتماعي بكل جوانبه؛ لذلك شكل موضوع الطلاق - في السنوات الأخيرة - محور

¹ ميتشيل دينكن ، معجم علم الاجتماع ، تر: إحسان محمد الحسن، ط1 ، بيروت ، لبنان : دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1981. ص ، 140 .

دراسات سوسيولوجية ؛ واقتصادية؛ ونفسية؛ وقانونية، وأصبح التركيز على آثاره بالنسبة لأفراد الأسرة، والمجتمع عموماً. ويذهب (Bernadette .Bawin-Legrosn) إلى القول بأن تعريف الطلاق من كونه إشكالية هو شيء؛ وفهمه كمشكلة اجتماعية هو شيء آخر. ففي غضون السنوات 1950م - 1960م . دُرس الطلاق - خاصة في مؤلفات علم الاجتماع الأمريكي - كمشكلة أو خلل وظيفي للنسق الزواجي، أو هو مصدراً مرضياً بالنسبة للأطفال.¹ أما في الوقت الحالي فقد أصبح علم الاجتماع لا يدرس الطلاق بحثاً عن الأسباب، بل هو يَنكَبُ على دراسة شروطه ومقوماته، مثل ما ذهب إليه (Louis .Roussel) في دراسته حول الطلاق في المجتمع الفرنسي، والتي اهتم فيها أساساً بتحليل فترة " ما بعد الطلاق " وعلاقتها بآثار الزواج.² ولقد جاءت هذه الدراسة لدراسة حلقة مهمة من حلقات الحياة الزوجية، وهي المحطة الحاسمة لتأكيد الانفصال أو التراجع عنه؛ ونقصد بها مرحلة وصول النزاعات الأسرية إلى محاكم الأسرة.

مطابقة علمية للظاهرة:

يكن صلب إشكالية الدراسة حول دراسة ظاهرة الطلاق في مجال المحاكم المختصة في شؤون الأسرة الجزائرية، عبر تحليل أنماط الاتصال التنظيمي المعتمد في حل نزاعات الطلاق. والتي تهدف أساساً إلى تحليل ظاهرة النزاعات الأسرية، خاصة عمليات الطلاق داخل محاكم الأسرة في الجزائر، ويمكن أن نقول أن عملية إجراءات الطلاق هي في حد ذاتها عملية اتصال. وهذا ما يؤدي بنا إلى أن نطرح السؤال الجوهرية الذي عبر عنه Michelle Thériault³: كيف يعالج القانون والنسق القضائي النزاع ؟ وكيف يساعد في حله ؟ وبالتالي فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على زاوية أخرى من النزاع الأسري، متخذة الميدان التنظيمي إطاراً تحليلياً لها والذي يسمح بتناول هذه العملية الاجتماعية من منظورها الرسمي والتنظيمي، الذي أضفى

¹ Bernadette ,Bawin-Legrosn., Familles, mariage, divorce: une sociologie des comportements familiaux contemporains , France : Editions Mardaga, 1988..P , 130.

² Ibid. p, 131.

³ Michelle Theriault , « la résolution des conflits et le droit : une mentalité à charger », In , « problèmes. Sociaux , » Tom - théories et méthodologie de la recherche- , par : Henri dorvil. , p207

عليها عنوان المؤسسة والتنظيم للممارسات القضائية والقانونية، حيث تحول الطلاق إلى صراع قضائي يزيد من اضطراب العلاقة بين الزوجين فلبست الأطراف المتخاصمة ثوب التنافس والتصرفات النزاعية الكيدية. وتنطلق من التساؤلات التالية:

- 1- ماهي أنماط الاتصال التنظيمي الممارس في المحاكم الأسرة عبر إجراءات الطلاق؟
- 2- هل هناك انعكاسات الاتصال الكتابي في المرحلة الأولى من إجراءات الطلاق على حدة التصرفات النزاعية للزوجين المتخاصمين؟
- 3- هل لشروط الاتصال التنظيمي في جلسة الصلح القضائي انعكاس على منحي قرارات الزوجين المتخاصمين؟

ثانيا: الحدود النظرية لمكونات الظاهرة.

1. تعريف الأسرة:

لقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة عدة تعريفات للأسرة تتجه جميعها إلى إبراز الارتباط الدائم بين الرجل والمرأة ، و ما يترتب عن ذلك من إنجاب و رعاية الأطفال، و كذا القيام ببعض الوظائف التي لم تسقط عن الأسرة بالرغم من تطورها من صورة إلى أخرى، بتغير المجتمع والثقافة.¹ لذلك فنحن سوف نقتصر فقط على بعضها دون الغوص في التعريفات، حيث يعرف " أوغست كونت " الأسرة بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع، وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد.²، أما "برجيس ولوك" فقد عرفها الأسرة " بأنها جماعة من الأفراد، تربطهم روابط قوية ناتجة من صلات الزواج، الدم، والتبني. وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة، وتربط أعضائها (الأب، الأم، البنت، علاقات اجتماعية متماسكة، أساسها المصالح والأهداف المشتركة".³

2- أشكال الأسرة:

¹ السيد عبد العاطي وآخرون ، الأسرة و المجتمع ، ب. ط. مصر، دار المعرفة الجامعية ، ، 1998 ، ص 07 .

² نفس المرجع . ص 07 .

³ دينكن ميتشيل ، مرجع سابق ، 97.

يلاحظ الدارس لتطور الأسرة في المجتمعات العربية التماثل البنائي فيما بينها، من حيث تطور أشكال البنية العائلية، ونظام القرابة والمصاهرة؛ وبالتالي فإننا سنتطرق إلى هذه الأشكال داخل المجتمع المدروس في هذا البحث، من خلال العناصر التالية:

أ. الأسرة الممتدة: بوجه عام فإن هذا النمط من الأسر " يشكل نمطاً شائعاً في المجتمعات البدائية والمجتمعات غير الصناعية، وهذه الأسر عبارة عن جماعة متضامنة الملكية، والسلطة فيها لرئيس الأسرة (...) والأسرة الممتدة توجد في القرية أكثر مما توجد في المدن حيث ترتبط الأسر وتترابط فيما بينها¹."، ويعرفها كل من "بيل وفوكل" في كتابهما "مدخل حديث للعائلة" الذي نشر سنة 1960م، أنها: "هي التي لها تنظيم اجتماعي أكبر من التنظيم الاجتماعي للعائلة النووية"².

ب. الأسرة البسيطة: يمكن أن نتبنى وجهة نظر "مصطفى بوتفنوشت" في أن الأسرة البسيطة هي نتاج لانفجار الأسرة الممتدة أو المركبة، التي فقدت وظائفها الاقتصادية والسياسية. ففي الأمثال الشعبية ما يدل على ذلك مثل المثل الشائع في الجزائر "كل دار تخرج منها اذيوار..." أي أن كل عائلة سوف يخرج منها عدة أسر، سواء من الإخوة الذكور، أو الأخوات البنات، وأمام هذا التقسيم نجد أن أغلب الباحثين الاجتماعيين في الجزائر قد انقسم حول تحديد نمط الأسرة الجزائرية، فمنهم من يذهب إلى القول بأن العائلة الممتدة هي التي تمثل النموذج الأسري فقط؛ وقسم ثاني يذهب إلى القول بوجود عدة أنماط من الأسر³، ومع ذلك يمكن أن ندلل على الرأي الثاني والقاتل بوجود تعدد الأنماط الأسرية، من خلال بعض ما جاءت به الدراسات السوسولوجية مثل دراسة "فاطمة أوصديق" (1988) حيث وجدت في دراستها الميدانية بمدينة الجزائر العاصمة أن هناك خمسة أنماط أسرية⁴. وكذلك ما أكدته دراسة "مصطفى بوتفنوشت" للعائلة الجزائرية⁵. والملاحظ من دراسة

¹ السيد عبد العاطي وآخرون، مرجع سابق، ص 09.

² دينكن ميتشيل، مرجع سابق، ص 98.

³ AzadehKian-Thiébaud, Marie Ladier-Fouladi, **Famille et mutations sociopolitiques:**

L'approche culturaliste à l'épreuve, Paris, Editions MSH, 2005, p.p 73- 74.

⁴ - Ibid. p 74

⁵ مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية - التطور والخصائص -، ب.ط، تر: دمري أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص.ص، 207، 211.

"فاطمة أوصديق" ودراسة "مصطفى بوتفنوش"، أن العائلة البطريركية قد تشكلت من أسر زواجية جاءت من داخل البلاد في السنوات الأولى من الستينيات .
3. الطلاق:

1-3: تعريف الطلاق

1- الطلاق لغة: "هو اسم بمعنى المصدر وهو التطليق، أو مصدر طلقت تطليقا، وطلاق النساء له معنيين هما: حل عقدة النكاح، والآخر بمعنى التخلية والإرسال (...). فالطلاق في اللغة هو رفع القيد الحسي والمعنوي"¹. وهو "الترك أو المفارقة"²، وقد اشتقت كلمة الطلاق Divorced أو Divorce في اللغات الأجنبية من اللغة اللاتينية، حيث أخذت من الكلمة Divortium من القانون الروماني، وهي تعني الانفصال أو التباعد، فكلمة الطلاق " تستعمل للتعبير على انحلال الرابطة الزوجية، والتي يمكن أن تكون شاملة. وطيلة العصور الوسطى حتى بداية الإصلاح، فإن كلمة (Divortium) كانت ذات معنًاً واسعاً لكل أنواع الانفصال بين الزوجين. وهي تعني في اللغة اليومية - أساساً - الانفصال الجسدي أو المنزلي"³.

1- الطلاق قانوناً: عرّف قانون الأسرة الجزائري الطلاق حسب ما جاء في المادة 48، فالطلاق هو "حل عقد الزواج. ويتم بإرادة الزوج، أو بتراضي الزوجين، أو يطلب الزوجة، في حدود ما ورد في المادتين (53) و (54) من هذا القانون."⁴ ولا يتم إلا بحكم قضائي، بعد إتمام إجراءات جلسة الصلح والتحكيم.

2- الطلاق شرعاً: الطلاق لا يكون إلا في عقد الزواج الصحيح لأن الطلاق إنهاء لعقد الزواج الصحيح فلا يكون في غيره. وهو "إنهاء الحياة الزوجية في الحال والمآل، بلفظ مشتق من مادة الطلاق، أو معناها، صراحة أو دلالة."⁵ والطلاق المحرم في الدين الإسلامي - حسب ما ذهب إليه جمهور الفقهاء - هو الطلاق بغير سبب ظاهر،

¹ عمرو عبد الفتاح، السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية، ط1، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1998. ص 139.

² العربي بلحاج، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص، 208.

³ Bedouelle, Guy., & Le Gal, Patrick., *Le Divorce Du Roi Henry Viii*, Genève, Librairie Droz, 1987, p 12.

⁴ العربي بلحاج، مرجع سابق، ص، 208.

⁵ نفس المرجع، ص، 208.

والذي يشكل ضرراً على الزوجة؛ والطلاق المندوب الذي عند وجود تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها؛ و الطلاق المباح الذي يكون عند الحاجة إليه.¹ لذلك فقد ظهر في المصطلح الفقهي نوعان من الطلاق من حيث الصحة الشرعية له، وهما:² الطلاق البدعي وهو ماخالف الشروط الشرعية للطلاق والطلاق السني وهو ما وافق الشروط التي وضعها التشريع الإسلامي.

الدراسة التالية لا تبحث في ماهية الطلاق، بقدر ما تنطلق من اعتبار أن الطلاق بوصفه خلاا اجتماعيا يشكل ضغطاً على المطلقين خاصة المرأة المطلقة، التي تجد نفسها أمام وصمة اجتماعية تصفها بصفات أغلها تعبر عن الاشمئزاز والسخرية، سواء في المجتمعات التقليدية أو المجتمعات المتحرر، وما يحدد هذه الوصمة الاجتماعية هو نوعية وطبيعة قرار الطلاق الذي يعتمد على شكل الطلاق، وكما يمكن تسميته "بالطلاق الطبيعي أو الجيد والطلاق المنحرف أو السيئ، حيث يمكن اعتبار الطلاق الجيد و العقلاني هو الذي يراعي العلاقة المستقبلية بين الزوجين بعد الطلاق؛ وهو ما ينعكس على قرار اختيار نوع العملية وكيفية الطلاق، وكذا قرار الطلاق هل هو حل جيد لإنهاء الصراعات الأسرية ؟ أو هو حل سيئ له آثار سلبية على أعضاء الأسرة؟ ومن هنا كانت تحليلات هذا المنظور تنطلق من منطلقات أكثرها أيديولوجية والتي هي اليوم جزءاً من النقاش المتداول في قضايا الطلاق، خاصة لدى علماء النفس وعند المختصين في الانحراف الأسري، الذين اعتنوا بدراسة مظاهر الطلاق، والتركيز على تشجيع الطلاق الهادئ أو السلس....³ ومن منظور الفعل الاجتماعي فإنه يجب "البحث عن مصادر الفعل في الاتصالات، فلا يوجد تفاعل اجتماعي بدون اتصالات تمهيدية، وخطة محددة، والتي يتولد عنها الرغبة في استثارة رد فعل معين عند الفرد أو الجماعة لتغيير سلوكها."⁴ وضرورة دراسته في ضوء القيم الخاصة به وتوقعاته لاستجابة الآخرين. ولأن الطلاق هو

¹ محمد الخشب، فقه النساء في ضوء المذاهب الأربعة والاجتهادات الفقهية المعاصرة، ط1، دمشق، دار الكتاب العربي، 1994، ص.ص، 256 -257.

² نفس المرجع ، ص.ص، 257 -258.

³ Bernadette Bawin-Legrosn, Op. Cit, p, 133.

⁴ جمال مجدي حسنين ، سوسيولوجيا المجتمع، (ب.ط) ، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2005. ، ص، 69.

عبارة عن علاقة تعبر عن الانقطاع بين زوجين كانت تجمع بينهما علاقة ذات خصوصية حميمة، وطبيعة حساسة؛ وبعد دخول طرق تنظيمية وأساليب إدارية في العملية أو الإجراء التنظيمي للطلاق، ندرك " أن نجاح الفعل - وهو هنا فعل الطلاق - يتوقف على الاختيار الصحيح لهذه الوسائل والطرق. " ¹والذي يفسر اختلاف الأزواج في عقلانية قراراتهم وفي تقرير مصيرهم الشخصي، في بيئة ضاغطة سواء على المجال الشخصي أو المجال الاجتماعي. ليتقرر في الأخير في جملة القيم والمعايير المكتسبة من التجربة الشخصية.

بالتالي يجب فهم أسباب الطلاق ضمن التأثيرات البنيوية التي رافقت تطورات تشريعات الطلاق من حيث قانون الأسرة أو القواعد الإجرائية لتسيير عملية الطلاق في مجالها الأوتوقراطي الذي وصفه Inéne Théry في أن الفصل بين المجال الشخصي والمجال العام، أي فصل بين الأنا والمجتمع المحلي قد ولد فكرة نحن والآخرين، وأضاف أننا إذا تألمنا فليس بسبب الطلاق، بل لعدم التكيف العام للمجتمع، الذي يعطي له معنأ آخر، وهو الذي يؤدي إلى فشله و تداعي قيمه. ²مع عدم إغفال الجانب التنظيمي لظاهرة الطلاق، لأنه من المهم معرفة تأثير طبيعة التدخل القضائي والتشريعي في زيادة معدلات الطلاق من خلال "أشكال الإجراءات والتبني لقوانين جديدة حول الطلاق وكذا تطور القيم الاجتماعية و أخلاقيات العمل القضائي... ³"، أي أن الفعل التنظيمي لعملية الطلاق وطرق تسوية النزاعات الخاصة بالأسرة تؤثر على عقلانية الفاعل المحدودة والتي يسعى من خلالها إلى خلق مناطق عدم اليقين كموارد تمكنه من محاولة فرض سلطته الخاصة على الطرف الآخر. وهذه العقلانية قد تشكلها القواعد التنظيمية والمواد القانونية، داخل البيئية القضائية، باعتبار أن محاكم الأسرة كتنظيمات تحتوي على أنساق فرعية مرتبطة مع بعضها البعض، ضمن منظور " النسق المفتوح " " الذي يأخذ بعين

¹ نفس المرجع، ص، 98.

² Irène Théry, *Le démariage: justice et vie privée*, France, Odile Jacob, 1993. p. (07 – 10.)

³ Nicolas Zay, *Dictionnaire Manuel de gérontologie sociale*, France, Presses Université Laval, 1981.p, 168.

الاعتبار تأثير المكان (البيئة) ويركز على فهمها في تفاعل الفاعل معها مباشرة.¹ لذلك فإن الاتصال في المحاكم الخاصة بشؤون الطلاق وما يتبعه من إجراءات تنظيمية هو محور العنصر التالي.

4-الاتصال القضائي ونزعات الطلاق:

4. 1. محاكم شؤون الأسرة:

يطلق مفهوم النظم على أشكال تنظيمية معينة لمجموعة من الوظائف، تؤديها مجموعة من أعضاء الجماعة باسم جميع أعضائها، أو هي " جملة الممارسات المادية وأساليب السلوك التي تسمح لبعض الأفراد بالإنابة عن المجتمع، في القيام بوظائف اجتماعية عامة، هدفها إشباع احتياجات، أو تنظيم سلوك الجماعات."² وبالتالي فإن القضاء هو " نظام اجتماعي نعني به مجموعة من الناس الذين يعملون في القضاء. أو بمعنى آخر هو أشكال تنظيمية لوظيفة معينة يؤديها القضاء ."³ وقد جاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية في الفصل الأول في الاختصاص النوعي للمحاكم⁴ المادة 32

" المحكمة هي الجهة القضائية ذات الاختصاص العام وتشكل من أقسام. يمكن أيضا أن تشكل من أقطاب متخصصة. وتفصل المحكمة في جميع القضايا، لاسيما المدنية والتجارية والبحرية والاجتماعية والعقارية وقضايا شؤون الأسرة والتي تختص بها إقليميا تتم جدولة القضايا أمام الأقسام حسب طبيعة النزاع. أما ما يخص مهام محاكم قسم شؤون لأسرة، فقد جاء في المادة 423 من قانون الإجراءات المدنية: " ينظر قسم شؤون الأسرة، على الخصوص في الدعاوى الآتية:

¹Gareth Morgan, *Images de l'organisation*, traduit par: Solange Chevrier-Vouvé, Michel Audet, Management, 2^e édition, Bruxelles, De Boeck Université, 2002, p, 37.

² جمال حسنين ، مرجع سبق ذكره ، ص 106 .

³ نفس المرجع ، نفس الصفحة .

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، " الجريدة الرسمية ،" قانون رقم 09-08 مؤرخ في 18 صفر عام 1429هـ الموافق لـ 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، العدد 21/السنة الخامسة و الأربعون، الأربعاء 17 ربيع الثاني عام 1429هـ الموافق لـ 23 أبريل سنة 2008 م .

الدعاوى المتعلقة بالخطبة والزواج والرجوع إلى بيت الزوجية وانحلال الرابطة الزوجية وتوابعها حسب الحالات والشروط المذكورة في قانون الأسرة؛ ودعاوى النفقة والحضانة وحق الزيارة؛ ودعاوى إثبات الزواج والنسب؛ والدعاوى المتعلقة بالكفالة؛

4. 2. الاتصال التنظيمي في محاكم الأسرة:

موضوع الاتصال التنظيمي داخل محاكم الأسرة والتنظيم القضائي- عامة- "يقوم بوضع الأطراف في حالة مواجهة أثناء النزاع بين مصالحهم، إذ أن هناك على الغالب رابح وخاسر. والهدف النهائي للاتصال القضائي هو ترسيخ حقيقة ادعاءات الأطراف وإعادة العدالة، وبالتالي فإن هناك نمط أو أسلوب اتصال متناقض وغير متكيف أمام تطور وتعقد الصلات الاجتماعية، فهذا النمط من التسوية والذي يضع الأطراف في حالة المواجهة يمكن أيضا أن يعمق حدة النزاع،¹ وبما أن الاتصال عملية تفاعل يتم بواسطتها نقل الأفكار والمعلومات بين الزوجين للتأثير على الخصم، أو على القاضي، فإنه لنجاح هذه العملية لابد من توافر شروط هامة، في مقدمتها -الوضوح: بمعنى أن يكون مضمون الاتصال واضحا، لاغموض فيه حتى يوفر للمستقبل حسن الاختيار. ذلك بتحديد أطراف النزاع للقضية الجوهرية في النزاع، وموضوع الخلاف.

-البساطة: بمعنى أن يتم الاتصال بشكل مبسط، خال من التعقيد بحيث يتسنى للرسالة، والمعلومات؛ أن تصل إلى أطراف النزاع، أو إلى القاضي، في أقصر وقت ممكن؛ حتى يتم تفادي تدخل أطراف أخرى في بنية الاتصال، والتي من المفترض أن تكون بين أطراف الطلاق الحقيقيين فقط .

-سلامة الوسيلة: بمعنى أن تكون وسيلة الاتصال سليمة، تشير إلى المطلوب، وتكون في مستوى إدراك المستقبل حتى لا تفسر بصورة مغايرة لما يهدف إليه الاتصال. -عدم التعارض : بمعنى أن يكون هناك توافق بين الوسائل المستخدمة في عملية الاتصال، فلا يكون بينها تعارض يؤدي إلى قصور فعالية الاتصال، وهناك سبع

¹Emmanuelle Faulkner et Ève Bédard .(on ling) **L'appréhension du conflit**En matière de médiation et de charte : un survol comparatif , Faculté de DroitUniversité de Sherbrooke , Mardi 12 juin 2001 .< http://cfcj-fcj.org/clearinghouse/drpapers/2001-dra/emmanuelle_faul.html>

خصائص يمكن اعتبارها شروطاً أساسية في هذه العملية الاتصالية ينبغي الاهتمام بها وهي: "التواصل، التفاهم، التفاعل الداعم، التشجيع، الإقناع، الخلاف البناء، التواصل الهادئ لحل سلمي للمشكلات". ومن الملاحظ أن طبيعة وفاعلية الاتصال التنظيمي قد تتأثر ببعض العوامل التي تؤثر على إدارة النزاع الأسري بوجه عام، ومنها " كثافة قضايا الطلاق التي يجب أن يبت فيها الحكم القضائي، ونوع النزاع وطبيعته (طلاق، شجار، عنف منزلي، نزاع حول حضانة الطفل، أو نفقة المحضون...)، وحالة أطراف النزاع النفسية، والمستوى العلمي، والمهني، والثقافة السائدة في البيئة المحلية، وغير ذلك من المتغيرات. ويوجد على المستوى التنظيمي العديد من أنماط الاتصال التي قد تحدث بين أطراف النزاع والجهاز القضائي، أو بين أطراف النزاع بعضهم ببعض، وهي:

أ - اتصال رأسي هابط: يتضمن (رسالة) معلومة - أمر (من القاضي إلى أحد الأطراف أو كلاهما).

ب - اتصال رأسي صاعد: يتضمن (رسالة) معلومة أو استفسار (من أطراف النزاع أو كلاهما إلى الجهة القضائية).

ج - اتصال أفقي غير هادف: بين أطراف النزاع، لا يخدم القضية مع غياب إشراف ومتابعة القاضي.

د- اتصال أفقي هادف: بين أطراف النزاع تحت إشراف ومتابعة القاضي .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الاتصال التنظيمي يمثل عنصراً أساسياً من عناصر إدارة النزاع وقضايا الطلاق، لا يقل في أهميته عن التخطيط والتنظيم والإصلاح التشريعي، بيد أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد الإنساني والجانب الاجتماعي، مما يجعله أكثر تأثيراً بقيادة القاضي كوسيط و بين الزوجين المتخاصمين. وبالتالي فإن الجواب يكمن في أن " الحل هو وحده من يمكن أن نصفه بالحسن أو السيئ (...). فإذا كان الحل يتجه نحو تناقص العلاقات وإلى العنف، فتكون حينها حتماً النظرة حزينة وسلبية؛ أما إذا كان العكس، أين يفترض وجود الحل بمعية الأطراف المشتركين، فيصبح النزاع حينها عاملاً للنمو ومحركاً للتغيير. فلذلك فإن النزاع موجود ولا يجب أن نتجاهله، ولا أن ننكره، أو حتى حينما نريد ضبطه بالعدوان أو

التجنب¹ "فعدم القدرة على حل أي نزاع تُبقي الصراع كما هو، ولكن بصورة خفية. ولأن" أي صراع ينتج ويتولد انطلاقاً من خلاف بسيط، والذي إذ لم يعالج جيداً يمكنه أن يؤدي إلى ظهور علاقة قوة قد تقلل أو تضعف كل أمل بوجود التعاون.² "فحقيقة إدارة عملية الطلاق في محاكم الأسرة هي في الواقع محاولة لتبيين قواعد جديدة وتسويات عقلانية، تقوم على أساس مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات، وذلك لإيجاد أرضية مشتركة للحوار والتفاوض بين الزوجين، قصد بلوغ درجة كبيرة من مستوى الثقة، والالتزام الأخلاقي لكل الطرفين، لذلك فإننا نرى أن الحل السئ للنزاعات الأسرية والطلاق، هو سبب من الأسباب الشائعة لزيادة التوجه للعملية الصعبة لحلها عبر التقاضي، وقد تكون هي من الأمور المؤدية إلى تصاعد حدة النزاعات الأسرية بعد وقوع الطلاق كما دلت عليه عدة دراسات منها دراسة (Noreau Pierre)³، ولا يسعنا المقام للتطرق لهذه العمليات بالتفصيل ونكتفي بالتطرق إليها عبر نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت لهذا الموضوع.

ثالثاً: الإجراءات المنهجية:

1- حدود الدراسة: يمكن تحديد مجالات الدراسة كالآتي:

1-1- الحدود المكانية: قمنا بإجراء الدراسة بمدينة الأغواط بالجزائر، إذ تم توزيع أغلب الاستبيانات عبر بعض مكاتب المحاضر القضائية لكون اتصال المطلقين والمطلقات مرتبط بهذه المكاتب، ولذلك كانت العينة في أغلبها والتي قدرت بـ 50 مفردة كانت عن طريق هذه المكاتب. لكن ما استرجع منها بلغ 46 استمارة قابلة للتفريغ وهي نسبة جيدة .

¹ Guy Boubault, Christian Le Meut, **Pratiques de médiation : écoles, quartiers, familles, justice : une voie pour gérer les conflits**, France , Parais , Editions Charles Léopold Mayer (ECLM), 2000, p,11

² -Pierre Pastor, Richard Bréard., **Gestion des conflits: la communication à l'épreuve**. **Entreprise & carrières** , 3^e édition, France : Ed Liaisons Sociales, 2007., p16.

³ Pierre Noreau (on ling) . **La superposition des conflits : limites de l'institution** 40-1998 p p, 585 612, "**Droit et Société**" judiciaire comme espace de résolution. <https://depot.erudit.org/bitstream/002625dd/1/0016.pdf> "DROIT société."

2-1- الحدود البشرية: تشمل هذه الدراسة عينة من المطلقين والمطلقات، الذين مروا بتجربة التقاضي وصدرت فيهم أحكام قضائية تخص الطلاق، من طرف المجلس القضائي لولاية الأغواط، والذين مضى على طلاقهم أكثر من شهرين.

3-1- الحدود الزمنية: أجريت الدراسة الميدانية و توزعت الاستمارات الاولى ما بين شهري فيفري لسنة 2015 وشهر ماي من نفس السنة وقد اعترضتنا عدة ظروف منها عدم تمكننا من الاتصال بأفراد العينة بسهولة.

2- عينة الدراسة: من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بأخذ عينة عرضية، وهي عينة غير احتمالية تعبر عن نفسها.

الجدول رقم (01) : تكرار أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
مطلق	10	22
مطلقة	36	78
المجموع	46	100

3. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

3-1- المنهج المستخدم: المنهج هو طريقة التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية ...⁽²³⁾ وبالتالي فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، نظرًا لطبيعة موضوع الدراسة وأغراضها. حيث يهدف هذا المنهج إما إلى رصد ظاهرة أو كموضوع محدد يهدف فهم مضمونها.

3-2- أدوات جمع المعلومات:

-الملاحظة: تم استخدامها كتنقية مساعدة كملاحظة تصرفات الأفراد الداخلين في مضمون العملية القضائية الخاصة لقضية الطلاق. حيث ركزنا مشاهداتنا على أساليب التفاعل اللفظي والغير لفظي، بين الزوجين داخل قاعة المحكمة.

-صحيفة الاستبيان: تضمن الاستبيان اثنان وأربعون سؤالاً، تترجم المؤشرات والمتغيرات المصاغة في فرضيات الدراسة، أما عن نوع الأسئلة فكانت عبارة عن أسئلة مغلقة مفتوحة في أغلبها. وبعد استكمال كل الشروط المعرفية والمنهجية لصحيفة الاستبيان تم توزيعها على مفردات الدراسة قصد تعبئتها وجمع المعلومات.

رابعاً: عرض معطيات الدراسة وتحليلها:

الجدول رقم (02) : تكرار المستوى التعليمي للأزواج حسب متغير الجنس.*

الجنس	ذكور		إناث	
	ت	%	ت	%
أمي	04	08.7	04	8.7
ابتدائي	00	00	08	17.4
متوسط	10	21.7	16	34.8
ثانوي	20	43.5	10	21.7
جامعي	12	26.1	08	17.4
المجموع	46	100	46	100

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المستوى التعليمي للأزواج بلغ نسبة 43.47 % للمستوى التعليم الثانوي، ثم نسبة المستوى الجامعي بنسبة 26.08 % مع نسبة قريبة منها تقدر بـ 21.73 % للمستوى المتوسط ، وأما الأزواج الذين هم بدون مستوى تعليمي فقد كانت نسبتهم تقدر بـ 8.69 % ، وأما الإناث فقد توزعت النسب إلى نسبة 34.78 % للمستوى المتوسط، و نسبة 21.7 % لمستوى التعليم الثانوي، مع تساوي نسبة التعليم الجامعي مع المستوى الابتدائي بنسبة 17.39 % ؛ أما نسبة الأميات فقد كانت 8.69 % .

يوضح الجدول أن هناك ارتفاع في المستوى التعليمي لكلا الجنسين، حيث تركزت أغلب النسب عند المستويين الثانوي والجامعي. وبالمقارنة بين توزيع المستويات التعليمية نجد أن الذكور لهم مستوى تعليمي أكثر أو مساوي للمستوى

* في هذا الخصوص كان سؤالنا مقسم الى قسمين : الاول سؤال حول المستوى التعليمي للمستجوب، و السؤال الثاني للمستوى التعليمي للزوج.

التعليمي للإنانث، ليوضح أن الذهنية الاجتماعية التقليدية لأفراد المجتمع المحلي ما زالت ترى ضرورة وجود تفاوت بين الزوج والزوجة في المستوى التعليمي، مع ملاحظة أن هناك تقارباً في المستوى التعليمي للزوج والزوجة خاصة في المستويات الثانوية والجامعية. إذ يمكن أن يكون أغلب الأزواج الذكور ذو المستوى الثانوي مقابل نسبة كبيرة من الزوجات ذوات المستوى المتوسط أو الثانوي. في حين أن أصحاب المستوى الجامعي من الذكور يختارون زوجات من المستوى الأدنى أو يساووهن (جامعي/جامعي أو جامعي/ ثانوي. والنتائج توضح من جهة أخرى أن فرضية أن للمستوى التعليمي خاصة للمرأة دور في زيادة طلب الطلاق هو أمر مجانب للصواب في أغلبه، ذلك أن النتائج تدل على عكس ذلك وهو ما توصلت إليه دراسة مسعودة كسال. لكن يمكن كذلك إيعاز هذا الأمر إلى ثنائية مؤشر العمل والمستوى التعليمي. حيث يمكن أن يكون العامل الاقتصادي مسهلاً في طلب الطلاق من طرف الزوج أو طلب الخلع من طرف الزوجة.

- الجدول رقم (03): محاولات المحامي لتوجيه موكله نحو الصلح و الحل الودي للقضية*

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	12	33.33
قليلا	14	38.88
لا	10	27.77
المجموع	36	100

يمكن هنا استنتاج أن دور المحامي في توجيه موكله نحو الحل التفاوضي مع الطرف الآخر تتراوح نسبته من 38.88 % ممن يرون أن محاولات المحامي لهم باتخاذ أسلوب الحل الودي لقضية الطلاق كانت قليلة تقاربها نسبة 33.33 % من الذين كان توجيه المحامي لهم كبيرا. و بنسبة 27.77 % من أفراد العينة كان لهم رأي بالنفي لا ترى أي توجيه للمحامي، وهو الاستنتاج الذي يمكن إيعازه إلى الطبيعة الانفعالية لأطراف النزاع، أو إلى ممارسات المحامي لدوره المهني بشكل حيادي لا يرى في تدخله أي أهمية، أو إلى أخلاقيات المهنة التقليدية للمحامي في حد ذاته. أو إلى أن

* - وهذا لعدد الحالات التي كانت استجاباتها بنعم والتي كان تكرارها 36 مفردة.

أسلوب الحل الودي قد يضر بالمنافع المالية للمحامي لذا لا يبذل أي نصح جاد في إرشاد موكله إلى البدائل السلمية لحل هذه النزاعات. وعلى هذا فإن دوره يمكن أن يكون متضاربا مع إرادة وميول أطراف النزاع لنوعية وأسلوب تدخله في كتابة العريضة، لذلك توجهنا بهذا السؤال إلى أفراد العينة فكانت نتائج الجدول التالي موضحة أن الاتصال الكتابي عبر آلية العريضة المكتوبة و الدفعات الجوابين يزيد من حدة النزاع بين الزوجين.

- الجدول رقم 04: رأي أفراد العينة في كون أن أسلوب الاتصال الكتابي يزيد إصرار الزوجين على الحل القضائي لنزاعات الطلاق.

الاحتمالات	الوزن	التكرار	النسبة %
نعم	3	28	60.9
قليلا	1	16	34.8
لا	2	02	4.3
المجموع		46	100
المتوسط الحسابي		2.5652	الانحراف المعياري 0.5897

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 60.9 % من أراء أفراد العينة كانت تؤكد على وجود تأثير لأسلوب الاتصال الكتابي في المرحلة الأولى من إجراءات الطلاق على متغير إصرار الزوجين على انتهاج الحل القضائي لنزاعاتهم الخاصة بالطلاق. ونسبة 34.8 % تري كذلك وجود تأثير لهذا الأسلوب على إصرار الزوجين ولكن بشكل قليل. أما نسبة الآراء التي لا ترى أن هناك أي تأثير فقد كانت بنسبة 4.3 % من مجموع وحدات العينة. إضافة إلى أن هذا النمط من الاتصال يزيد من روح التنافس لربح القضية وهو ما تمثله نتائج الجدول التالي:

- الجدول رقم (05): يمثل رأي أفراد العينة في أن الاتصال الكتابي يزيد من روح التنافس بين الزوجين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	28	60.9
قليلا	14	30.4
لا	04	8.7
المجموع	46	100

تؤكد نتائج الجدول أعلاه من أن السبب الأول في زيادة السعي وراء حل النزاع الخاص بالطلاق بين الزوجين المتخاصمين، هو أسلوب الحل القضائي الذي يعتمد في الأساس على دور من المرافعات الكتابية. لذلك فإن كل طرف يتبنى استراتيجية معينة لحل النزاع. حيث يكون التصرف النزاعي التعاوني مبني على سعي الفرد إلى تحقيق مصالحه الخاصة، مع احترام لمصالح الطرف الآخر؛ أما التصرف النزاعي التنافسي فهو عند ما يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه الخاصة دون النظر لمصلحة الطرف الآخر؛ والتصرف النزاعي الذي يتبنى أسلوب التجنب أو الهروب من المواجهة، أو حينما لا يسعى الفرد إلى تحقيق مصالحه الخاصة ولا إلى مصالح الطرف الآخر، وأما أسلوب التفاوض فهو أسلوب وسط بين أسلوب التعاوني ولأسلوب التنافس، وهو عندما يدرك الأطراف ضرورة وجود مصالح مشترك يجب تحقيق أكبر قدر ممكن مع وجود تعارض ظاهري بين مصالح الطرفين ليخرج كل طرف بصفة رابح . ومع عدم وجود الاتصال المباشر بين الزوجين يكون الاتصال الكتابي عبر الردود الجوابية ميدانا يشرعن لتدخلات أفراد العائلة في سيرورة النزاع. والحديث على هذه الضغوطات العائلية والاجتماعية يمكن أن تعكسها وفي نفس الوقت اجراءات تنظيمية خاصة، تتبعها الجهات القضائية لحل النزاعات الأسرية خاصة قضايا الطلاق. من خلال النصوص القانونية سواء لقانون الأسرة الجزائري أو قانون الإجراءات المدنية الجزائري، وجود آليتين بديلتين لحل النزاعات المرافقة لعملية الطلاق، فقد " أوجب المشرع على المحكمة أن تعرض الصلح على طرفي الدعوى قبل إصدار الحكم فيها، فإن هي أغفلت ذلك وقضت في الدعوى، اعتبر حكمها معيباً بالخطأ في تطبيق القانون، مما ينحدر به إلى مرتبة البطلان (...) ويتعين على القاضي عرض الصلح على الزوجين، فإن حاله التوفيق في الإصلاح بينهما فيها ونعمة، وإذا عجز عن الإصلاح تعين على المحكمة اتخاذ الإجراءات القانونية الأخرى.¹" وجاء في المادة (49) من قانون الأسرة الجزائري المعدل، أنه " لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد عدة محاولات صلح يجربها القاضي ، دون أن تتجاوز مدته ثلاثة أشهر. ابتداءً من تاريخ رفع الدعوى. ويتعين على القاضي تحرير محضر يبين

¹ عبد الحميد الشواربي ، التحكيم والتصالح في ضوء الفقه و القضاء و التشريع ، (ب.ط) مصر: دار المطبوعات الجامعية، 1996، ص، 357.

مساعي ونتائج محاولات الصلح، يوقعه مع كاتب الضبط والطرفين.¹ ويفهم من هذا أن محاولة الصلح هي إجراء ضروري قبل النطق بالطلاق من طرف القاضي. وكذا جاء في المادة (439) من قانون الإجراءات المدنية² أن " محاولات الصلح وجوبية وتتم في جلسة سرية ". والمادة (440 و 442) من نفس القانون توضح أنه يمكن للقاضي أن يستمع إلى كل زوج على انفراد ثم معاً ويمكن بناءً على طلب الزوجين حضور أحد أفراد العائلة والمشاركة في محاولة الصلح. أما في قانون الأحوال الشخصية المصري لسنة 2000 ، فقد جاء في المادة(18) ما يلي :

" تلزم المحكمة في دعاوى الولاية على النفس بعرض الصلح على الخصوم(....) وفي دعاوى الطلاق والتطليق لا يحكم بهما إلا بعد أن تبذل المحكمة جهداً في محاولة الصلح بين الزوجين، وتعجز عن ذلك. فإن كان للزوجين ولد، تلتزم المحكمة بعرض الصلح مرتين على الأقل تفصل بينهما مدة لا تقل عن 30 يوماً، ولا تزيد على 60 يوماً.³ وعلى هذا فإن دور القاضي الصلحي يترتب عليه وجود محاولات جادة واهتماماً كبيراً بدفع مسار النزاع نحو الحل الودي، سواء بتوفير الجو الملائم للمناقشات الحرة والهادفة عبر إجراء جلسة الصلح، التي تجمع الزوجين في شكلها الوجاهي، والطرف الثالث وهو القاضي المكلف بالبت بالحكم النهائي للطلاق. والحقيقة أن النظام القضائي يوفر في المقام الأول- وضمن مساعي الصلح بين الزوجين- آلية التحكيم أو المجلس العائلي، لتمكين الطرفين من الخروج من الحلقة المفرغة لسوء الفهم المتبادل. لذلك فهذا الإجراء له خصوصية أخرى، خاصة في المجالات الحساسة. وتعد هذه المرحلة من إجراءات الطلاق مقدمة لأسلوب الاتصال التفاعلي في المرحلة الثانية، والتي تتمثل في إجراء جلسة الصلح القضائي، والتي تعتبر آلية وجوبية في عملية الطلاق، يقوم بها القاضي كإجراء قانوني قبل بتّ الحكم النهائي للطلاق. وهذه الجلسة لا يحضرها إلا أطراف النزاع الحقيقيين وهما

¹ أحمد نصر الجندي، شرح قانون الأسرة الجزائري، (ب.ط)، مصر، دار الكتب القانونية و دار شتات للنشرة البرمجيات، 2009، ص، 99.

² القسم الثالث " إجراءات الطلاق" الفرع الثاني" الصلح "، قانون الإجراءات المدنية الجزائري، الجريدة الرسمية، مرجع سابق.

³ محمد سيد فهمي، التشريعات الاجتماعية بين الواقع و المأمول، (ب.ط)، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2000، ص، 167.

الزوجان والقاضي وكاتب الضبط لدى محكمة الأسرة. يحدد زمانه وموعدها أثناء المرافعة الكتابية الأخيرة تفصل بينهما مدة لا تزيد عن 15 يوماً. لذلك كان تحليلنا ينطلق من أن لشروط الاتصال التفاعلي لجلسة الصلح و دور قاضي الطلاق في سير هذه الجلسة لنطرح تساؤلاً عن هذا الدور.

الجدول رقم (07): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأدوار قاضي الطلاق.

الرقم	عبارة الفقرة	نسبة الاحتمالات %			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم	قليلا	لا		
40	استعمل القاضي معك أو مع الطرف الآخر أي شكل من أشكال الضغط.	8.7	21.7	69.6	1.3913	---
37	كان دور القاضي حياديا في قضية الطلاق.	56.5	30	13	2.4348	0.7277
38	قام القاضي بتعريفكما بنتائج الطلاق.	43.5	21.7	26.1	2.0870	0.9001
39	بذل القاضي جهدا من أجل حل النزاع بطرق ودية ترضي الأطراف.	26.1	47.8	26.1	2.0000	0.7385
		المتوسط الحسابي العام لأدوار قاضي الطلاق الايجابية.			2.1739	

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن متوسطات أبعاد دور القاضي متوسطة أو متدنية نوعا ما، فقد جاء دور قاضي الصلح متوسطا مما يدل على عدم بذل القاضي كل جهده من أجل التوفيق بين الزوجين، حيث قدر المتوسط الحسابي له بـ (2.000) وبانحراف معياري يقدر بـ (0.7385)، أما حيادية القاضي فقد جاءت العبارة الخاصة بها أعلى من المتوسط بقليل حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 2.087 وبانحراف معياري يقدر بـ (0.7277).

أما دور قاضي الضبط فقد جاء بمتوسط حسابي يقدر بـ (1.3913) وهي نسبة تدل على عدم وجود ضغوط كبيرة على الزوجين من طرف القاضي. ومن تقديرات النسب المئوية نلاحظ أن الدور الحيادي للقاضي قد توزع بنسبة 56.5% تفيد بوجود حيادية من القاضي، ونسبة 30% كذلك تفيد أن هناك نوعا من الحيادية. أما نسبة الذين لا يرون أن هناك وجود أي حيادية من طرف القاضي، فقد كانت بنسبتهم تقدر بـ 13%. ونلاحظ من نتائج الدور الضبطي أن أفراد العينة

قد أجابوا بنسبة 69.6 % بعدم استعمال القاضي لأي شكل من أشكال الضغط. مع وجود نسبة ضعيفة ترى أنها تعرضت للضغط من طرف القاضي وهي بنسبة 8.7 % .

الملاحظة الثانية هي وجود ضعف لدور قاضي الجلسة في توفير نوع من الاستشارة أو التعريف بالحقوق والواجبات المترتبة على نوعية قرارات الزوجين، حيث توزعت نسبته على 43.5 % من المبحوثين يرون أن القاضي قد قام بتعريفهما بالنتائج المترتبة على الطلاق؛ في مقابل نسبة متوسط تقدر بـ 21.7 % ترى أن هذا الدور كان متوسطا وقليلًا؛ أما نسبة الذين يرون أن لم يقدم لهم أي نوع من الإرشاد بنتائج قراراتهم فقد كانت بنسبة 34.8 % .

وإذا أضفنا إلى الدور الإرشادي دورا مكملًا إضافيًا له، وهو قيام القاضي بمبادرة كدور اجتماعي يلزمه بذل المجهود من أجل الوصول بالزوجين إلى تبني الحل السلمي أو التراجع عن فكرة الطلاق، أو حتى الوصول إلى حلول تسوية ترضي مصلحة الأطراف فقد بينت النتائج على أن هذا الدور كان ضعيفًا، مما يدل على عدم وجود نية حقيقية من طرف القاضي في حل النزاع إلا عبر الحل القضائي. فكانت نسبة 47.8 % ترى أن هذا الجهد كان ضعيفًا. زيادة على من يرى أن هذا الدور كان معدومًا حيث جاء بنسبة 26.1 % . وفي المقابل فقد رأت نسبة 26.1 % من أفراد العينة أن القاضي قد بذل جهده في التوصل إلى الحل السلمي. لذلك فإنه من المؤكد أن دور قاضي الطلاق له أهمية كبيرة في العملية الاتصالية، والتي تقوم على بنية تواصلية محدد بقواعد وشكليات تنظيمية تتطلبها طبيعة العمل القضائي. لكن وبالموازاة مع هذا الدور فإن قانون الأسرة الجزائري يعطي فسحة كبيرة للقاضي، من أجل لعب دوره كوسيط عليه القيام بدور الوساطة القضائية التي تتمثل - على الأقل في الوقت الحالي - في إجراء جلسة الصلح القضائي، التي وإن كانت لها دلالاتها التفاوضية والتواصلية في آن واحد، إلا أننا ومن خلال التحليلات سابقة الذكر لا نرى أي جدية في تفعيل مقومات الوساطة الأسرية، وبناء منهجية حكيمة في إدارة النزاع بين الزوجين. وهو الأمر الذي يمكن أن يماثل ما توصلت إليه دراسة مسعود رزيق⁽²⁵⁾ في أن تدني معدلات الصلح في قضايا الطلاق هي مؤشر على فشل قاضي الأحوال الشخصية في تسوية النزاع و الخلافات عن طريق الصلح. ولمزيد من

التفصيل في هذه الجزئية، فغننا سوف نقوم بمعرفة مدى ارتباط مؤشرات هذا الدور مع درجة عقلانية قرارات الزوجين.

خاتمة:

بعدما حققت الدراسة الأهداف التي ترمي إليها والتي كان من بينها تحليل العملية القضائية لإجراءات الطلاق عبر المنظور الاتصالي لها، فإن الدراسة قد توصلت إلى عدة مؤشرات اجتماعية واتصالية تخص انتقال المعلومات والدلالات البنية بين الزوجين المتخاصمين، تمثلت في وجود تشويه في البنية الاتصالية في شكلها التبادلي بين أطراف النزاع. ووجود انعكاس للبنية التنظيمية في محاكم الأسرة الابتدائية على طبيعة ووتيرة التصرف النزاعي للزوجين المتخاصمين. حيث وبالرغم من الإصلاحات المقترحة لتطوير المنظومة القضائية خاصة في ما يخص الإجراءات والتعاملات مع قضايا الطلاق والنزاع الأسري، إلا أنها مازالت طويلة ومكلفة ومرهقة للطرفين. إذ من المفترض في هذه الإصلاحات أن تهدف إلى تهدئة الأوضاع والوصول إلى ما أصبح يعرف بـ "الطلاق السلس" أو الطلاق الهادئ. وهذا تطور إيجابي لتدعيم تماسك الأسرة والمجتمع. لكن ومع كل هذا مازالت المحاكم تمثل صور لصراع الزوجين بشكله المفتوح، وفضح الخصوصية الزوجية أمام المجال العام، بدل إجراء ذلك في السرية التي تشكل شكلا مهما من الخصوصية التي تتمظهر في صيغة الطلاق بالتراضي؛ إضافة إلى وجود إشكالية التواصل الشخصي بين الزوجين المتخاصمين ودخولهما بهذا الخلاف مضمار القانون والعمل قضائي، الذي في كثير من الأحيان لا يهتم بإيجاد تفاهم واتصال حقيقي، كما يذهب إليه "يورغن هابرماس" في قوله أنه: "في قلب كل إشكالية اجتماعية تُوجد الآليات التي بها يتفاهم الناس أو يتواجهون حول ما سيفعلون أو حول ما فعلوا ولكن أيضا آليات يقولون بواسطتها أو يعبرون بها عما يكونون. وهذا يعني أن التواصل عند "هابرماس" يشكّل الإنسان، ولذلك فإن البحث في شروط نجاح أو فشل التواصل يكون بهذا المعنى لحظة جوهرية في كلّ تفكير في المجتمع وفي العلاقات الاجتماعية.